

## المحور الأول: ماهية تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية

### المحاضرة الأولى: مفهوم النزاع/المنازعة الدولية

تمهيد:

ميّزت الخلافات والنزاعات العلاقات بين الشعوب والدول في مختلف المراحل التاريخية حتّى يومنا هذا، حيث تنتشر في العديد من مناطق العالم، وقد أدّت هذه الخلافات والنزاعات الدوليّة إلى ضحايا بشرية كبيرة، ودمار هائل في البنية التحتية للدول، وتتمامي حركتي الهجرة واللجوء هرباً من بؤر النزاع الدولي، وأمام هذه الآثار المدمرة اتجه المجتمع الدولي نحو ضبط كيفيات إدارة خلافات الدول بعيداً عن شبح الحروب و威يلاتها، وبطرق أكثر أماناً وسلامة، من خلال وضع إجراءات للحد من اللجوء إلى القوة المسلحة حتّى يتم منعها منعاً باتاً، ليحقّق أهدافه المشتركة في الإزدهار وتنمية العلاقات الودية، وسيادة السلم والأمن الدولي.

#### 01- مفهوم النزاع/المنازعة الدولية

تبادر طبيعة العلاقات الدوليّة بين الدول، بين كونها تعاون دولي أو نزاع دولي، وفي كلا الحالتين لهما تأثير على السلم والأمن الدوليين في المجتمع الدولي سلباً أو إيجاباً، ولتحديد مفهوم النزاع الدولي ما يبرره قانوناً، لكونه يحدد المتطلبات القانونية الازمة لتنظيمه، ويعتبر النزاع في عمومه حالة من الصراع أو التنازع أو التضارب والشقاق والاختلاف والتصادم والتعارض بين الدول، وعلى أساس ذلك يستعمل مصطلح النزاع الدولي لوصف حالة الخلاف بين دولتين أو أكثر على مسألة قانونية أو واقعية أو تعارض المصالح.

##### أ- تعريف النزاع الدولي:

يعتبر مصطلح النزاع ترجمة للمصطلح الفرنسي **Conflict**، والإنجليزي **conflictus**، وهو مأخوذان من أصل الكلمة اللاتينية **conflictus**.

يعرف النزاع لغة بأنه: **الخلاف والاختلاف، والتنازع، والمنازعة، والنقاش، والشقاق، والصراع، والتضارب، والتناقض، والقتال**.

أما اصطلاحاً، فيعرف مصطلح النزاع الدولي بالعديد من الصيغ، تتحدد في التالي:

- **تصادم الأفكار والاتجاهات**، ويحدث في حالة عدم التوافق الدولي في المصالح مما يجعل أطرافه تحاول تغيير الوضع القائم؛

- **الإدعاءات المتناقضة** بين شخصين دوليين أو أكثر، بما يتطلب حلها وتسويتها دولياً؛

- كل اختلاف ينشأ بين دولتين، يتضمن وجود مطالب أو ادعاءات من قبل أحد الطرفين تجاه الآخر، بخصوص مسألة أو موضوع محدد، أين تقابل تلك المطالب بالرفض أو الإنكار بما يحرك النزاع بينهما؛

- خلاف حول حق أو مصلحة أو مسألة قانونية لدولة معينة أو شخص من أشخاص القانون الدولي بحيث يتمسك بها شخص وينكرها وينازع بها شخص آخر؛

- عرفت محكمة العدل الدائمة النزاع الدولي في قرارها الصادر بتاريخ 3 أكتوبر 1924 في قضية مافرومانتيس بأنه: "خلاف بين دولتين على مسألة قانونية أو حدث معين أو بسبب تعارض وجهات نظرهما القانونية أو مصالحهما"؛

- عرفت محكمة العدل الدولية قد عرفت النزاع الدولي في قرارها الصادر بشأن قضية حق المرور في الأراضي الهندية سنة 1957 على أنه: "عدم الاتفاق حول مسألة من الواقع أو القانون، وبمعنى آخر هو التعارض في الدعاوى القانونية أو المصالح بين شخصين".

#### ب- خصائص وشروط النزاع الدولي:

بتبع هذه التعريفات السابقة، يمكن استخلاص مجموع خصائص وشروط النزاع الدولي التالية:

\* أن يكون النزاع بين شخصين وأكثر من أشخاص القانون الدولي، فقد يكون النزاع بين دولتين كما هو الحال في النزاع الذي حصل بين بريطانيا والأرجنتين حول جزر فوكแลند، والنزاع بين العراق وإيران حول الحدود المشتركة بينهما، والنزاع بين بريطانيا وإسبانيا حول جبل طارق، والنزاع بين الهند وباكستان حول إقليم كشمير، وقد يكون النزاع بين دولة ومنظمة دولية، كما هو الحال في النزاع بين مصر ومنظمة الصحة العالمية في عام 1980 بشأن تفسير المعاهدة المعقدة بين الطرفين عام 1951، وكذلك النزاع الذي ثار سنة 2002 بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وكوريا الشمالية بسبب استئناف الأخيرة لبرنامجها النووي الأمر الذي عدته الوكالة خرقاً للاتفاق الذي وفعته كوريا الشمالية معها والمتضمن إخضاع منشاتها النووية للرقابة الدولية.

وعلى هذا الأساس، يعد النزاع دولياً في ثلاث حالات، هي:

\* النزاع الذي ينشأ بين دولة ودولة أخرى؛

\* النزاع الذي ينشأ بين دولة ومنظمة دولية حكومية؛

\* النزاع الذي ينشأ بين منظمتين دوليتين حكوميتين.

لكن لا تعتبر منازعة دولية:

\* المنازعات التي تنشأ بين أشخاص طبيعية أو أشخاص معنوية خاصة تابعين لدول مختلفة، لأنها تعتبر من قبيل منازعات الأفراد التي تخضع للقانون الدولي الخاص.

\* المنازعات التي تنشأ بين دولة ومواطني دولة أخرى لأنها تعتبر من قبيل المنازعات الداخلية التي تخضع للقانون الداخلي للدولة الأولى.

\* أن يكون ذلك النزاع الدولي، منازعة، تناقض، تصادم بين موافق وآراء ومصالح الدول، أي أن تكون هناك ادعاءات متقاضة بين أشخاص النزاع تستوجب تسويتها، غير أن الاختلاف في وجهات النظر لا يمكن اعتباره نزاعاً دولياً لأن هذا الاختلاف لا تترتب عليه حقوق لأحد الطرفين.

\* أن يكون الخلاف أو النزاع الدولي قابلاً للتسوية طبقاً لقواعد تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية، فالنزاع لا يحل إلا بالطرق السلمية، من حيث أن الطرق الإكراهية أو القسرية أو الجبرية، تخلق المزيد من النزاعات الأخرى، بل وتعقد من النزاع وتشعبه وتزيد من مداه الزمني والمكاني.

#### ج- تمييز مصطلح النزاع الدولي عن غيره من المصطلحات المشابهة:

يجدر التمييز بين مصطلح النزاع الدولي وغيره من المصطلحات الأخرى التي تتشابه معه إلى حد ما، بشكل أو آخر،

إلا أن هذه المفاهيم تختلف من حيث المضمون والدلالة عندما يعنيه النزاع، ومن بينها:

#### \* مصطلح الصراع:

مصطلح الصراع مفهوم محکوم بعقائد فلسفية ومفاهيم قيمة يصعب معها اتفاق الأطراف عليها، لهذا يعرف الصراع على أنه: "موقف ناجم عن الاختلاف في الأهداف والمصالح القومية"، كما يعرف أيضاً على أنه: "شكل من أشكال الصدام بين

ثقافات ومصالح غير متجانسة لأطراف غير قادرين على التعايش في البيئة الموجودة فيها، ويعرف أيضاً بأنه: "التنازع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطبعاتها وفي مواردها وإمكاناتها مما يؤدي في التحليل الأخير إلى اتخاذ قرارات وانتهاء سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق"، من أمثلة الصراعات نجد، الصراع بين المعسكر الشرقي والغربي، أو الصراع بين الاشتراكية والرأسمالية.

#### \* مصطلح التوتر:

يعرف التوتر بأنه: "حالة من العداء والتلخواف والشكوك بين دولتين، بسبب رغبة أحدهما في الحصول على مصالح الآخر، والاتجاه نحو السيطرة عليه أو الانتقام منه، غير أن التوتر يبقى في حدود التلخواف النفسي ولا يتعدى ذلك، فهو عادة حالة تتباين شدتها وتسبق درجة انفجار النزاع".

وقد يكون التوتر الدولي نتيجة من نتائج النزاع بين دولتين أو أكثر، إذ قد يؤدي النزاع على مسألة معينة إلى أن تصاب العلاقات بين دولتين أو أكثر بالفتور أو الانكماش، غالباً ما يكون التوتر مقترباً بإجراءات دبلوماسية وتحركات عسكرية لا تصل إلى حد المواجهة المباشرة، وبعبارة أخرى فالتوتر لا يرقى إلى مستوى النزاع حرفياً.

#### \* مصطلح الأزمة:

الأزمة هي مجموعة من الظروف الدولية والأحداث التي حدثت بشكل مفاجئ، وتسبب تهديداً واضحاً لوضع دولي قائماً بحد ذاته، وتعد الأزمة مرحلة متقدمة من حالة التوتر، ويتميز مفهوم الأزمة في هذا السياق، بأنه تهديد مباشر ومفاجئ للعلاقات الدولية بين دولتين أو أكثر، بما يؤدي إلى تأزمها بشدة وعدم القدرة على تسويتها.

وعلى أساس ذلك، للأزمة 03 خصائص أساسية، هي: المواجهة، التهديد العالي للأهداف، وضيق الوقت المتاح للتصرف.

#### \* مصطلحي الحرب/ النزاع المسلح:

عرفت المحكمة العليا في نيويورك في قرار لها عام 1961 الحرب بأنها: "صراع عسكري بين دولتين لتحقيق آثار سياسية أو قانونية، تنظمها قواعد قانونية خاصة بها تتعلق بالإعلان عنها وكيفية إدارتها ووسائل فضها وانتهاها؛ وال الحرب تعد المرحلة الأخيرة في تطور مسار بعض المنازعات الدولية، فهي لا تترك أمام أطرافها إلا الاختيار بين المقاومة أو الإذعان، الاستمرار أو الاستسلام، النصر أو الهزيمة".

إذا، فالحرب هي أقصى مرحلة قد يصل إليها النزاع الدولي، حيث يتصادم أطراف النزاع الدولي عسكرياً، وينتمي استخدام الأساليب الإكراهية أو القسرية، في سياق غير سلمي من أجل تسوية النزاع بين دولتين، لذلك تعرف الحرب بأنها نزاع مسلح بين طرفين دوليين، بهدف فرض جبري أو قهري أو قسري في صيغة عسكرية أو مسلحة، توجيهات معينة أو اكتساب موارد معينة أو أحد المصالح المعينة من دولة أخرى.

#### \* مصطلح الموقف الدولي:

من المقرر أن ادعاء دولة ما لأمر على دولة أخرى أنكرته، يجعلها طرفاً في النزاع، فالنزاع يحمل معنى الخصومة، في حين أن الموقف هو عبارة عن حالة عامة تتطوي على مشكلات سياسية تتصل بعموم المجتمع الدولي أكثر من اتصالها بأطراف معينة بالذات، ولم يميز ميثاق منظمة الأمم المتحدة بين مصطلحي الموقف الدولي والنزاع الدولي في نصوصه، كما لم يعرف أي منها، ورغم ذلك، وضع كل مصطلح إجراء قانونياً معيناً خاصاً به، فبمقتضى المادة 34 منه، لمجلس الأمن أن يفحص أي نزاع أو أي موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي أو قد يثير نزاعاً لكي يقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلام والأمن الدولي.

بما يفهم منه، أن كل نزاع دولي يتضمن موقفاً دولياً، ولكن ليس كل موقف دولي يؤدي إلى نزاع دولي، مما يعني أن الموقف الدولي في هذا السياق، هو مرحلة متقدمة على النزاع، وقد خص ميثاق منظمة الأمم المتحدة هذين المصطلحين بأحكام قانونية مختلفة، فان كانت القضية المطروحة أمام مجلس الأمن تعتبر نزاعاً، فإن طرف في النزاع يمتنع عن التصويت وفق المادة 3/52 من ميثاق الأمم المتحدة، بما يعني أن مجلس الأمن يتولى النظر في المنازعات التي تعرض الأمان والسلم الدوليين للخطر، ويتوالى النظر أيضاً في المواقف، ويعود لمجلس الأمن ذاته، أن يقرر متى يعتبر الأمر نزاعاً، ومتى يعتبره موقفاً.

## 02- معايير تصنيف المنازعات الدولية

توجد العديد من معايير تصنيف النزاع الدولي من بينها:

### أ- معيار طبيعة النزاع (النزاع القانوني/ النزاع السياسي)

يثبت أنه لم يتم على مستوى الفقه والقضاء الدولي، وضع حد فاصل بين النزاع القانوني والنزاع الدولي السياسي، وعلى أساس من ذلك، فإنه يمكن أن:

يعرف النزاع الدولي القانوني بأنه: "اختلاف الطرفين حول تطبيق الأوضاع القائمة، أو تفسير أحكامها، ويتم تسويتها وفق قواعد القانون الدولي، أين تختص هيئات التحكيم الدولي والقضاء الدولي بتسويتها"، وتميز المنازعات القانونية بأنها خلاف ينشأ حول مسألة قانونية، تباين طبيعتها وفق المادة 36/02 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية في أنها: تفسير معاهدة دولية؛ أي مسألة من مسائل القانون الدولي، التحقيق في واقعة من الواقع التي إذا ثبتت كانت خرقاً للتزام دولي؛ تحديد نوع ومدى التعويض لضرر مترتب عن انتهاك التزام دولة.

أما النزاع السياسي، فيعرف بأنه خلاف ناشئ عن رفض أحد طرف في النزاع تعديل أوضاع قائمة، أو ادعاءات متقاضة بالمساس بمصالح معينة للأطراف، أو ادعاءات بالمساس بالسيادة، وتميز هذه المنازعات بأنها ذات طبيعة واسعة ومحددة، ولا يتم النظر فيها من طرف هيئات القضاء الدولي أو التحكيم الدولي، وإنما يتم تسويتها بوسائل التسوية السلمية ذات الطبيعة السياسية أو الدبلوماسية، كالمفاوضات، والمساعي الحميدة والوساطة، والتوفيق والتحقيق.

### ب- معيار حجم النزاع واتساعه الجغرافي (نزاع كبير- نزاع صغير/ نزاع إقليمي- نزاع دولي/ نزاع عالمي- نزاع أفريقي/داخلي/وطني )

يحدد هذا المعيار طبيعة النزاع من حيث اعتباره نزاعاً داخلياً أو نزاعاً دولياً، وفي هذا الإطار تصنف هذه المنازعات إلى 04 أنواع:

- نزاع دولي كبير: هو نزاع الذي تتعدد فيه أطرافه، ويتسم بصعوبة إيجاد آليات لتسويته لتعقيد وتشابك رؤى وتصورات ومصالح أطراف النزاع.

- نزاع دولي صغير: هو نزاع الذي تتقلص فيه أطراف النزاع، غالباً ما يتعلق هذا النوع بالمنازعات الحدودية، ويتم تسويتها عادة بالطرق الدبلوماسية المباشرة أو غير المباشرة.

- نزاع داخلي كبير: يتميز هذا النوع من النزاع باقتصارها على مسألي تقسيم السلطة وتوزيع الثروة داخل الدولة، كما يمكن أن تتعقد في حالة العوامل الإثنية والقبلية، بما يزيد من التقسيم والانشقاق الداخلي، بما ينعكس على التماسك السياسي والاجتماعي والأمني للدولة، ولدول الجوار.

- نزاع داخلي صغير: هي نزاعات داخلية لا ترقى لدرجة تهدىء السلطة المركزية القائمة في الدولة، حيث تقتصر المسائل الخلافية في الاستبداد السياسي وغياب العدالة الاجتماعية وعدم التوزيع العادل للموارد والثروات، بما يؤدي

لاضطرابات واحتجاجات واضربات في المناطق الداخلية في الدولة، ويمكن احتواها وتسويتها داخليا، بتحريك برامج التنمية، وفتح المشاركة السياسية.

#### ج- معيار أطراف النزاع (دولي: ثانوي- متعدد الأطراف/ غير دولي: داخلي-أهلي-وطني /إقليمي)

يقوم هذا المعيار على أساس تحديد من هم أطراف النزاع الدولي، سواء كانوا: دولتين أو أكثر، تحالفات أو دولية، جماعات أو تنظيمات ليس لها وصف الدولة، وعلى هذا الأساس، يمكن أن تصنف المنازعات الدولية إلى 06 أنواع، هي:

- \* نزاع داخلي ضد سلطة الدولة مع وجود تدخل أجنبي؛
- \* نزاع داخلي ضد السلطة مع غياب أي تدخل أجنبي (إضطرابات داخلية)؛
- \* نزاع الأهلي ناتج عن إنقسام وطني مع وجود تدخل أجنبي؛
- \* نزاع الأهلي ناتج عن إنقسام وطني مع غياب أي تدخل أجنبي؛
- \* نزاع دولي مع وجود طرف ثالث متدخل؛
- \* نزاع دولي مع غياب طرف ثالث متدخل.

#### د- معيار حدة النزاع (عنيف- الأشد حدة/ غير عنيف- منخفض الحدة)

يتأسس على وجود نزاعات عنيفة (حرب) وهي المنازعات الدولية التي تستخدم فيها القوة العسكرية، أو نزاعات غير عنيفة، لا تصل لحد العنف المسلح، لكن اتساعها أو استمرارها من شأنه أن يهدد استقرار السلام والأمن الدوليين.

#### هـ- معيار موضوع النزاع (بلوماسي- سياسي-اقتصادي-حدودي- مائي- بيئي- مسلح/غير مسلح- إيديولوجي/ثقافي- عرقي/إثنى- ديني)

يتأسس معيار موضوع النزاع الدولي، على تحديد موضع أو سبب أو خلفيات قيام النزاع بين أطرافه، من حيث أن المنازعات الدولية يمكن أن تكون مواضيعها تتعلق بـ: نزاعات تتعلق بالإقليم (حدودية، احتلال)؛ نزاعات تتعلق بالثروة والموارد الاقتصادية؛ نزاعات تتعلق بالمسؤولية الدولية على الأضرار البيئية؛ نزاعات ذات خلفيات إيديولوجية أو ثقافية أو فكرية؛ نزاعات عرقية أو إثنية، نزاعات دينية.